الأمم المتحدة

E/2011/NGO/33

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 May 2011
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١

جنيف، ٤-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/2011/100.

190711 190711 11-33515 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيـان*

يرحـب الاتحـاد الـدولي لتنظـيم الأسـرة بالموضـوع الـذي سـيركز عليـه الاسـتعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١١. فمن شأن وضع خطة جديدة للاستثمار في التعليم، وبخاصة التعلـيم الثـانوي، أن يكـون حـافزا لتحقيـق الأهـداف الإنمائيـة للألفيـة والتنميـة المـستدامة الاجتماعية والاقتصادية.

ويدرك الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة أن التعليم أمـر حاسـم لـتمكين المرأة وإعمـال حقوق الشباب في الصحة الجنسية والإنجابية، وبخاصة بالنسبة إلى الشابات والفتيات. وعلى الرغم من تزايد أعداد الفتيات اللاتي يلتحقن بالمدرسة، فإن نسبة الإناث من بين ما يقدر بنحو ١٠٤ مليون من الأطفال الذين هم في سن الالتحاق بالمدرسة لا تتجاوز ٤٠ في المائة فحسب. وقد أظهر مسح لتقارير حكومية عن معاهدات حقوق الإنسان أن الزواج المبكر والحمل والعمل دون أجر، بما في ذلك تقديم الرعاية، كانت أكبر العقبات التي تعترض تعليم الفتيات. ومن المؤشرات المهمة على حدوث تقدم نحو المساواة بين الجنسين وتمكين الفتيات نسبةُ الإناث إلى الذكور في التعليم الثانوي، حيث إن الالتحاق الناجح والإنجاز يرتبطان بارتفاع سن الزواج لدى الفتيات، وانخفاض معدَّليْ الخصوبة والوفيات، وتحسُّن رعاية الأمهات، والحد من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

وإذ يعمل الاتحاد من خلال ١٥٣ من الجمعيات الأعضاء في ١٧٤ بلدا، فإنه يلتزم بالترويج لنهج شامل للتثقيف الجنسي، يركز على مواقف وأنماط سلوك محددة من شأنها تعزيز واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والرفاه الجنسي. ويلتزم الاتحاد بالوصول إلى الفئات الأشد ضعفا وحرمانا لتزويدها بالمعلومات والخدمات. وكل ذلك إنما هو تجسيد لتأييد الاتحاد لتقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في التعليم (٢٠١٠)، الذي يعرض موضوع الحق في التثقيف الجنسي، ويضعه في سياق النظام الأبوي الذي لا يزال قائما في أجزاء كثيرة من العالم.

ويُعدّ التعليم ركنا أساسيا في التنمية والحد من الفقر. فالاستثمار في الطاقات البشرية يؤدي إلى إحراز التقدم في تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية، بدءا من الصحة والمساواة بين الجنسين ووصولا إلى المشاركة المدنية والابتكار. وإن عدم إكمال العديد من الشابات والفتيات الدراسة الثانوية له تأثير مباشر على استقلالهن الاقتصادي، وفي العديد من الحالات، يؤثر في قدرتهن على المطالبة بممارسة مأمونة للجنس. وتتمتع النساء المتعلمات

* يصدر هذا البيان دون تحرير رسمي.

بالمزيد من الخيارات قياسا إلى النساء غير المتعلمات، إذ إن التعليم يكسبهن مزيدا من السيطرة على حياتهن. وعادة ما تخوض النساء المتعلمات تجربتهن الجنسية الأولى في مرحلة متقدمة من العمر، وينجبن طفلهن الأول في مرحلة لاحقة، ولهن عدد أقل من الأطفال، الذين غالبا ما يتمتعون بصحة أفضل وتعليم أعلى. وتُعدّ زيادة الفرص المتاحة للمرأة في المجال الاقتصادي – والسيطرة على الأصول – سبيلا إلى الخلاص من الفقر. وينتج عن كل عام من التعليم الثانوي زيادة في الأجور المستقبلية للفتاة بنسبة ١٠ إلى ٢٠ في المائة. وعلى الصعيد العالمي، فإن معظم الفتيات المراهقات المتزوجات لا يكملن تعليمهن الثانوي، حيث يتركن المدرسة في سن مبكرة للمساعدة في إعالة أسرهن. وتشكل الفتيات دون سن ١٦ أكثر من ٩٠ في المائة من القوة العاملة المحلية العالمية. وأغلبهن غير ماهرات وغير متعلمات، ويزاول الكثير منهن أعمالا غير آمنة أو أعمال سخرة. ويقلل الفقر إلى حد كبير من فرص التحاق الفتيات بالتعليم. ففي الأسر المعيشية الأشد فقرا، يصل عدد الفتيات في سن الدراسة الثانوية اللائي لا يلتحقن بالمدرسة إلى قرابة ضعف عدد أقرانهن الموسرات. وتتضاءل فرص حصول هذه الفئة من الفتيات على أعمال مدرّة للدخل، ويقل احتمال تمتع أطفالهن بالصحة أو التعليم أو التغذية الجيدة، ويزيد احتمال تعرضهن هنَّ وأطفالهن للوفاة.

وتشير الأدلة إلى أن الفتيات اللاتي لا يلتحقن بالتعليم الرسمي يخضن تجربتهن الجنسية الأولى وينجبن طفلهن الأول في وقت مبكر، ويكنَّ أكثر عرضة للفقر ويُجبرن على الزواج المبكر، أو يُكرهن على ممارسة الجنس. وهن أكثر عرضة لترك المدرسة في وقت مبكر، ولديهن معرفة ضئيلة أو معدومة عن النشاط الجنسي أو الإنجاب أو فيروس نقص المناعة البشرية. فهن، بالتالي، أكثر عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والناسور وهبوط الرحم، وليس لديهن الفرصة للحصول على الخدمات الصحية أو وسائل منع الحمل، ويتزايد لديهن احتمال إنجاب العديد من الأطفال المتقاربين في السن. فمن الواضح أن هناك صلة قوية بين الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما الغاية ٥ (ب) والهدف ٤.

وهناك ٧٠ في المائة من الفتيات من أصل ١٣٠ مليون من الشباب الذين لا يلتحقون بالمدرسة. وفي ١٩ بلدا أفريقيا، يقل إتمام الدراسة الثانوية للمراهقات عن ٥ في المائة. وعلى الصعيد العالمي، تصل نسبة الشباب من بين المصابين حديثا بفيروس نقص المناعة البشرية إلى ٤٥ في المائة، وتصل نسبة الفتيات إلى ٦٠ في المائة من بين ٥,٥ مليون شاب مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية. ويعاني ٧٠ في المائة من المراهقين في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا من انعدام خدمات تنظيم الأسرة؛ وتُعدّ المضاعفات المتصلة بالحمل والولادة، بما في ذلك الإجهاض غير الآمن، السبب الأكثر شيوعا للوفاة في صفوف الفتيات المراهقات.

ويعتقد الاتحاد أن التثقيف الجنسي الشامل الذي ينطوي على حقوق الإنسان، الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، والمساواة بين الجنسين، والحياة الجنسية، والمواطنة الفعالة، يشكل جزءا أساسيا من التعليم النظامي وغير النظامي، وأن تعميم التثقيف الجنسي الشامل هو عنصر جوهري في أي استراتيجية ناجحة لتعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والمساواة بين الجنسين والتنمية. ويعتقد الاتحاد أن التثقيف الجنسي الشامل ينبغي ألا يركز على النتائج الصحية فحسب، بل أن يُكسب الشباب المهارات الحياتية ومهارات التفكير النقدي لكي يصبحوا مواطنين فاعلين بشكل بنَّاء في مجتمعاتهم وأوطانهم. وينعكس غياب التثقيف الجنسي الشامل على عدد الشباب (في سن ١٥ إلى سن ٢٤) الذين ليس لديهم معرفة شاملة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وفي البلدان النامية في جميع أنحاء العالم، يتمتع ٣١ في المائة فقط من الشباب و ١٩ في المائة فقط من الشابات بمعرفة صحيحة عن فيروس نقص المناعة البشرية. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، هناك ٣٠ في المائة فقط من الشبان و ٢٤ في المائة فقط من الشابات، الذين لديهم معرفة صحيحة عن فيروس نقص المناعة البشرية. والتثقيف الجنسي الشامل يذكي الوعي الفردي والمجتمعي ويعزز المعرفة بقضايا الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وعندما يقدَّم هذا النوع من التثقيف ابتداءً من مستوى التعليم الابتدائي، فإنه يعرّف الأطفال والشباب بشأن صحتهم، ويساعدهم على التحكم فيها في سن مبكرة. ومن شأن التسلح بالمعرفة حول كيفية تجنب الحمل غير المرغوب فيه والأمراض المنقولة جنسيا، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، على سبيل المثال، أن يمكِّن الشباب من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن حياتهم الجنسية. وجاء في الفقرة ١٦ من التعليق العام ٣ للجنة حقوق الطفل أنه ”ينبغي أن يتمتع الأطفال بالحق في الحصول على المعلومات الكافية المتعلقة بخدمات الوقاية والرعاية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومن خلال قنوات رسمية (على سبيل المثال من خلال الفرص التعليمية والإعلام الذي يستهدف الأطفال) وكذلك قنوات غير رسمية (مثل تلك التي تستهدف أطفال الشوارع وأطفال المؤسسات أو الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة)“. ويُعدّ تحسين التثقيف الجنسي الشامل أمرا أساسيا لمعالجة العوائق المتعلقة بالنهوض بالمرأة والفتاة في جميع أنحاء العالم، وبالتالي، لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بشأن المساواة بين الجنسين. ويوفر التثقيف الجنسي الشامل المعرفة ويساهم في الحد من القوالب النمطية الجنسانية والعنف ضد المرأة. ومن الأهمية بمكان أن يتلقى الشبان والشابات هذه الرسائل في سن مبكرة، وأن يناقشوا القواعد المجتمعية والممارسات المضرة أو التمييزية.

ويسهم التثقيف الجنسي الشامل أيضا في التنمية المستدامة من خلال تشجيع الشباب على أن يكونوا مواطنين فاعلين وإيجابيين. وقد يساعد تعليم التسامح وتعلُّم قبول التنوع على تنشئة أجيال من الشباب ملتزمة بالقضاء على التمييز والعنف واللامساواة والقمع. وعلاوة على ذلك، فإن تزويد النساء بالمعلومات حول وسائل منع الحمل وفوائد تأخير الإنجاب أو المباعدة بين الولادات يمكن أن يكون له منافع اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى لما فيه مصلحتهن ومصلحة أسرهن ومجتمعاتهن المحلية. ويساهم التثقيف الجنسي الشامل أيضا في ضمان دراية جميع الشباب بحقوقهم وقدرتهم على المساهمة في التنمية.

وفي الوقت الحالي، لا يقدم للشباب المعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات واعية بشأن صحتهم ورفاههم في مجالات كثيرة من حياتهم، ولا سيما الصحة الجنسية والإنجابية. وقد جاء في الفقرة ٣٤ من التعليق العام ١٤ للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن على الدول أن تمتنع عن تقييد الوصول إلى وسائل منع الحمل وغيرها من وسائل الحفاظ على الصحة الجنسية والإنجابية، وعن ممارسة الرقابة على المعلومات المتعلقة بالصحة، بما في ذلك التثقيف الجنسي والمعلومات الجنسية، أو حجب تلك المعلومات أو تحريفها عمدا، وكذلك الحيلولة دون مشاركة الناس في المسائل ذات الصلة بالصحة. وإضافة إلى ذلك جاء في الفقرة ١٦ من التعليق العام ٣ للجنة حقوق الطفل أن الوقاية الفعالة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تتطلب من الدول أن تمتنع عن فرض الرقابة على المعلومات الصحية ذات الصلة، بما في ذلك التثقيف الجنسي والمعلومات الجنسية، وعن حجب تلك المعلومات أو تحريفها عمدا، وذلك تمشيا مع التزاماتها بضمان الحق في الحياة والبقاء وتنمية الطفل.

وكان لنقص المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات واعية بشأن صحة الشباب ورفاههم تأثير ضار كبير: يشهد كل عام ١١١ مليون حالة جديدة من حالات الإصابة بالأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي التي يمكن علاجها في أوساط الشباب؛ وتسعى ٤,٤ مليون شابة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ سنة إلى الإجهاض كل عام، وإن كان بشكل غير آمن في أغلب الأحيان؛ وتعود نسبة ١٠ في المائة من المواليد في مختلف أنحاء العالم لنساء في سن المراهقة؛ وفي كل ٥ دقائق يُقدِم شخص شاب على الانتحار، بسبب المشاكل العاطفية والاجتماعية المتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية في كثير من الأحيان (مثل الحمل غير المرغوب فيه أو غير المقصود، والعنف الجنسي وما إلى ذلك). وبغية تنفيذ الأهداف المتصلة بالتعليم والمساواة بين الجنسين، يوصي الاتحاد بضرورة تعميم التثقيف الجنسي الشامل في البيئات الرسمية وغير الرسمية على السواء. فمؤسسات التعليم الرسمي تتيح فرصة مثالية للوصول إلى الشباب. غير أن الكثير من الشباب – وبخاصة الشابات – يترك المدرسة

في سن مبكرة. ولذلك، ينبغي لأي برنامج وطني للتثقيف الجنسي الشامل أن يعطي الأولوية لتوعية الشباب من غير الملتحقين بالمدارس وغيرهم من الفئات المهمشة من الشباب.

وأخيرا، لا بد من توفير خدمات التثقيف الجنسي الشامل لكي يتسنى للشباب وضع تلك القرارات موضع التنفيذ. ويتعين توفير تلك الخدمات على نحو ملائم للشباب، مع احترام خصوصية هذه الفئة الشابة من المستفيدين والالتزام بالسرية.

التوصيات: من الواضح أنه ينبغي دعم النهج الرامي إلى تعليم الفتيات. ولتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، يجب على الدول الأعضاء أن تقوم بما يلي:

- التأكد من حصول الهدفين الإنمائيين ٢ و ٣ للألفية – تعميم التعليم الابتدائي، بما في ذلك التثقيف الجنسي الشامل، والمساواة بين الجنسين والتمكين – على ما يستحقانه من التمويل والأولوية السياسية.

- وضع استراتيجيات فعالة لضمان جعل التثقيف الجنسي الشامل جزءا من برامج التعليم النظامي وغير النظامي. وينبغي أن يكون ذلك أساسيا في أي إطار إنمائي جديد يعقب الانتهاء من الأهداف الإنمائية الحالية المتفق عليها دوليا في عام ٢٠١٥. ويتطلب ذلك مشاركة المجتمع المدني بشكل فعال وإظهار الشباب مهاراتهم القيادية. وإضافة إلى ذلك، يتطلب الأمر تحديد الحكومات لأولوياتها على صعيد السياسات والتمويل.

- ضمان توفر الموارد المالية الكافية لتنفيذ برامج وتدخلات فعالة في مجال التثقيف الجنسي الشامل لتحسين صحة جميع الشباب ورفاههم. وينبغي أيضا ضمان استخدام وتوفير التثقيف الجنسي كمؤشر لنجاح المناهج التعليمية.

- تلبية احتياجات المراهقين إلى التعليم والخدمات من خلال إتاحة فرص الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والتثقيف الجنسي الشامل.

- إصلاح القوانين التي تنطوي على تمييز ضد الشباب (وبخاصة الشابات والفتيات) أو تعرقل قدرتهم على ممارسة حقوقهم. فمن الضروري تعزيز رصد امتثال الدول للالتزامات الدولية لحقوق الإنسان في مجال الصحة الجنسية والإنجابية.

- وأخيرا، فإنه يتعين على الدول بذل كل ما بوسعها واتخاذ الخطوات الاستباقية اللازمة لتحقيق الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والمساواة بين الجنسين وتمكين الشباب. وما لم يحرز تقدم على هذا المسار، فلن يتسنى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.